الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــدد44ـــ

تاريخ الاجتماع: الاثنين 18 مارس 2024

جدول الأعمال: النظر في مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاقصاء المالي (عدد 23 / 2024).

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: 11
- عدد الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 09
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: 03
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: 01

ساعة افتتاح الجلسة: الساعة العاشرة و15 دقيقة صباحا.

ساعة اختتام الجلسة: منتصف النهار و10 دقائق.

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الاثنين 18 مارس 2024 شرعت خلالها في النظر في مشروع قانون يتعلّق بمكافحة الاقصاء المالي، وفي بداية الجلسة أكّد السيد رئيس اللجنة أن دراسة هذا المشروع تتضمن عديد المحاور الهامة والتي يجب التعمّق فيها كما أنه مشروع يتضمن عديد الاجراءات الهامة وهو يندرج في إطار استراتيجية وضعتها الدولة لبناء دولة اقتصادية تستوعب الفئات الهشة و المهمشة، كما أكّد أن المشروع يتطلب إقرار إضافات وتعديلات في جل الفصول.

كما أكّد النواب أثناء النقاش، أن مشروع هذا القانون يكتسي أهمية بالغة يهدف إلى مكافحة الاقصاء المالي وتعزيز اليات الادماج والتمكين الاقتصادي لترسيخ مبدأ التعويل على الذات لاتاحة الفرصة لكل فئات الشعب التونسي وخاصة محدودي الدخل وتعزيز إمكانية الولوج واستعمال المنتجات والخدمات المالية لتحسين ظروف العيش.

كما أوضحوا أن مشروع هذا القانون يتضمّن جملة إجراءات قيمة تتعلّق بالنّفاذ الى المنتجات والخدمات المالية واستعمالها، وتعزيز دور السّلط الرقابية للقطاع المالي على غرار القطاع البنكي وقطاع التمويل الصغير وقطاع التأمين، ودعم حماية مستهلكي الخدمات المالية، إضافة إلى ترشيد التداول نقدا والنفاذ إلى خدمات الدفع. واعتبروا أن هذه الإجراءات تتطلّب مزيد التدقيق نظرا لاهميته القصوى باعتباره يمس المعاملات المالية بين مختلف المتدخلين من بنوك ومؤسّسات مالية ومؤسّسات التمويل الصغير ومؤسسات التأمين والديوان الوطني للبريد، كما سيمكّن من تحقيق العدالة الاجتماعية والتنموية وتعزيز الاندماج في الدورة الاقتصادية لتقريب الخدمة البنكية للفئات الفقيرة و المهمشة من خلال إرساء منظومة البنك البريدي في هذه المناطق كحل أمثل لهذه المعضلة وكقرار ثوري لابدّ منه بما يمكن هذه الفئات من الولوج الى المنظومة البنكية لدعم الاقتصاد الوطني .

ودعا النواب الى ضرورة التعمّق في دراسة مشروع هذا القانون والاستماع الى مختلف الأطراف المعنية بهذا المشروع، خاصة وأنه مرتبط بعديد النصوص القانونية على غرار مجلة الصرف ومجلة التأمين وقانون الاستثمار والقانون الأساسي للبنك المركزي والمرسوم عدد 117 المنظم لنشاط المؤسسات الصغرى والمتوسطة والقانون عدد 48 لسنة 2016 المنظم

لنشاط المؤسسات البنكية، وبيّنوا أن التثقيف المالي مرتبط بالمواطنة ولا يكون حكرا على المؤسسات ذات الصبغة المالية. كما تعرّضوا لأهمية دور المؤسسات العمومية على غرار وزارة المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية بالمؤسسات المالية في تجسيم مشاريع الادماج المالي وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

كما تطرقوا لعديد المشاريع الموجودة حاليا على غرار التمكين الاقتصادي والممولة من قبل بنك التضامن وغيرها وهي مشاريع تتطلب مساندة قصد الولوج للتمويل. وأشارو كذلك إلى مجال التمويل بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير حيث تطرقوا إلى تسقيف التمويل بالنسبة للمشاريع مع غياب التسقيف بالنسبة لنسب الفائدة.

كما دعا أعضاء اللجنة الى أهمية إعادة النظر في جل فصول مشروع القانون بدءا من العنوان حيث اقترح أغلب النواب الحديث عن دعم الادماج المالي عوض الحديث عن الإقصاء المالي وإلى ضرورة سن قانون يتضمن إحداث بنك بريدي قصد تسهيل إدماج الفئات خاصة في الجهات الداخلية. ومن جهة أخرى، دعا النواب إلى ضرورة أن تطّلع اللجنة على ملامح النصوص التطبيقية لمشروع القانون.

وفي نهاية الجلسة، تداول أعضاء اللجنة حول الأطراف التي سيتم الاستماع إليها وتنظيم رزنامة في الغرض على غرار وزارة المالية ووزارة تكنولوجيا الاتصال وممثلي البنوك والتأمين.

وقررت اللجنة مواصلة النظر.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري